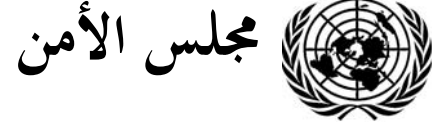


Distr.: General
3 September 2008
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه ورقة مفاهيم أعدت لأجل المناقشة التي يزمع مجلس
الأمن إجرائها في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في موضوع "الوساطة وتسوية النزاعات"
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميشال كافاندو
السفير والممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع: "الوساطة وتسوية النزاعات" (نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)

ورقة مفاهيم

تود بوركينا فاسو، في إطار رئاستها لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أن تدعو أعضاء المجلس والمجتمع الدولي عامة إلى إجراء تبادل للآراء بشأن إسهام الوساطة في حفظ السلم والأمن في العالم وسبل ووسائل تعزيز هذا الإسهام.

وما فتئت تسوية النزاعات بالطرق السلمية تشكل أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي.

وقد مثل كل من اتفاقية لاهاي لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية لعام ١٩٠٧، وعهد عصبة الأمم، وميثاق كيلوغ - برياند لعام ١٩٢٨ مراحل هامة وإسهامات كبيرة في جهود التدوين في هذا الميدان.

وتكرس الفقرة ٣ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية التي تشكل الوساطة أحد طرقها، من جملة طائفة عريضة من الطرق المحددة في المادة ٣٣ من الميثاق.

ومع مرور الزمن، أضحت الوساطة، بفعل تواتر اللجوء إليها، بقيادة جهات فاعلة ذات خلفيات جد متنوعة، إحدى الطرق الأساسية البديلة لتسوية النزاعات المعاصرة. وأسهمت نهاية الحرب الباردة وبوادر ظاهرة العولمة التي طبعها السعي إلى بلوغ حلول توفيقية بناءة لإسهاما كبيرا في تكريس هذا الواقع.

ومجلس الأمن، بصفته الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المكلفة بحفظ السلم والأمن الدوليين، معني في المقام الأول بهذه التطورات، شأنه في ذلك شأن الجمعية العامة والأمين العام الذي يسهم بواسطة المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين أو الشخصيين في منع نشوب النزاعات أو في إخماد بؤر التوترات في شتى أنحاء العالم. وبفضل الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة على مدى أكثر من نصف قرن، بلورت المنظمة رؤية ووضعت آليات ذات كفاءة نوعا ما في مجال منع النزاعات وتسويتها عن طريق الوساطة. وتشكل خطة السلام (١٩٩٢)، وإضافتها (١٩٩٨)، وتقرير الأمين العام عن أسباب النزاعات في

أفريقيا (١٩٩٨)، وتقرير الإبراهيمي (٢٠٠٠) أطرا هامة للعمل ولإضفاء الطابع المؤسسي على مهام المنظمة في هذا المجال التي تولتها إدارة الشؤون السياسية بشكل أساسي.

وتوجد أيضا على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي مبادرات وآليات ومؤسسات تنظم عمل المنظمات والدول في مجال الوساطة والطرق الأخرى لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ويمكن أن تلقى الوساطة حظوظا أوفر للنجاح على الصعيدين المذكورين لأسباب منها بالتأكيد اشتراك الأطراف المعنية والوسيط في نفس الحقائق الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية وغيرها.

ولذلك فسعيا إلى تحقيق المزيد من الفعالية، يجب أن تحظى العملية المحلية بمساندة المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، عن طريق تقديم الدعم المالي واللوجستي.

وأخيرا، تتعاش إلى جانب هذه الأطر المشتركة بين الدول هياكل عديدة من غير الدول تعرض خبرتها في مجال الوساطة وتسوية النزاعات بشكل عام.

ويمكن أن يشكل هذا العدد الوافر من الجهات الفاعلة والآليات والهياكل والإجراءات مصدرا هائلا لإثراء النهج المتبع في عملية الوساطة وإجرائها. ومن شأنه على عكس ذلك أن يشكل، في غياب التنسيق مثلا أو لأسباب أخرى، مصدر تعقيد لجهود الوساطة، بل وعرقلتها.

وفضلا عن الهدف العام المتمثل في النهوض بالوساطة باعتبارها طريقة من طرق تسوية النزاعات، يروم الاجتماع الرفيع المستوى تحقيق الأهداف الأساسية المحددة التالية:

- تقييم عمل الأمم المتحدة وآلياتها في ميدان الوساطة؛ وخاصة، استعراض تنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن فعالية دور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات، لا سيما في أفريقيا، وتنفيذ قرارات وإعلانات المجلس ذات الصلة.

- دراسة السبل الكفيلة بإضفاء المزيد من الفعالية على عمل الأمم المتحدة في ميدان الوساطة: الجوانب التنفيذية والمؤسسية.

- تقييم أداء آليات الوساطة دون الإقليمية والإقليمية القائمة وإسهامها في حل النزاعات، وتقديم اقتراحات لتعزيز فعاليتها.

- استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق تنسيق أفضل لأعمال الوساطة (أي تعيين وسطاء مشتركين...).

- إتاحة منبر لتبادل الخبرات في ميدان الوساطة (الشخصيات والمجتمع المدني والمراكز المتخصصة وغير ذلك)، وعلى الخصوص فيما يتعلق بأثر العوامل الاجتماعية الثقافية، والملكية، وغير ذلك.
- ويمكن أن تركز المناقشات، وفقاً لما سبق، على ما يلي:
- دور الأمم المتحدة، وخاصة دور كل من مجلس الأمن والأمن العام، في ميدان الوساطة، وسبل تعزيزهما.
- إسهام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.
- دعم مبادرات الوساطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (المساندة الدولية).
- دور المرأة والمجتمع المدني في عملية الوساطة.